

سجل محرقة الشوير... خلاف قانوني تحت ستار البيئة



المنشوق



عبود



مجاجص

زعير من المطار؛ لبنان أحرز تقدماً في الإجراءات ولم يوضع على اللائحة السوداء للشحن إلى أوروبا

لاحتواء المتفجرات وأنظمة تفتيش سيارات وآليات)، وكذلك شملت أنظمة كاميرات مراقبة مع غرفة عمليات مركزية. وبلغت القيمة التقديرية لهذه الاحتياجات عبر الهيئة السعودية نحو 27 مليون دولار. وبالتأكيد الحاجة ضرورية وملحة لإنجازها وتأمينها وبأسرع وقت ممكن». وتابع: «لقد تم تشكيل لجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء لمتابعة موضوع احتياجات المطار، وستعقد أول اجتماعاتها الثلاثاء المقبل، حيث سيتم حسم العديد من الأمور المتعلقة بالتجهيزات المطلوبة وكيفية تأمين الاعتمادات لها».

وأكد «أن المشاريع التي يجري العمل عليها حالياً في الوزارة منها مشروع تحديث جرارات الحقل في المهبط، لتكون مواكبة للإجراءات والتدابير المتصلة بعمليات التفتيش، وهذا الملف أنجز تليزمه ويانتظار تأمين الاعتماد المطلوب لاستكمال وفقاً للأصول، كذلك تم إعداد مناقصات شراء جهاز SIMULATOR للملاحة الجوية، وشراء رادار جديد للأرصاد الجوية. وتم الانتهاء من إعداد ملف تليزم مشروع معالجة الأضرار في كاسر الموج لحماية المدرج البحري الجديد للمطار، وسيتم الإعلان قريباً جداً عن المناقصة العمومية»، مشيراً إلى أن «هناك تنسيقاً مع وزارة الداخلية والبلديات وجهاز أمن المطار من أجل تأمين زيادة عديد عناصر القوى الأمنية».

وأضاف: «هنا الوحيد الآن حسن وانتظام سير العمل في مرفق حيوي وهام جداً هو مطار بيروت الدولي، وبالتنسيق والتكامل بين مختلف الإدارات وفقاً للمعايير، وما تنص عليه القوانين والأنظمة المرعية الإجراء»، مؤكداً أن «وزارة النقل أو المديرية العامة للطيران المدني لم تتبلغ من أي جهة دولية أن هناك شيئاً خطراً أو يستدعي حالة طوارئ، وكلامي اليوم ليس رداً على أحد والمطار هو مرآة لبنان على كافة الصعد».

وأكد «أن رئيس مجلس النواب نبيه بري لا يقوم بمعالجة السياسة، إنما هو يعمل على كل الأمور التي تهم الوطن والموطن ويتوجهات منه ومن رئيس مجلس الوزراء تعمل لما فيه خير الجميع، فنحن فريق عمل واحد في العمل الإداري، وهذه تربيته السياسية وتوجهيات الكتلة التي انتمى إليها». وتطرق إلى قضية «الإمبريال جت»، فقال زعير: «إنها أمام المحكمة في الخارج، ومجلس الوزراء أخذ قراراً وتمت تكليف مكتب حمامة ليلتبت وجهة نظر لبنان لمتابعة الموضوع».

عقد وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعير، في مطار بيروت الدولي ظهر أمس، مؤتمراً صحافياً تناول فيه ملف المطار وعرض النتائج المرجحة التي وصلت إليها الإجراءات والتدابير المتخذة وخطة العمل التي وضعت لمتابعة وضع المطار على كل الأصعدة.

وأكد أن «لبنان أحرز تقدماً في الإجراءات بدرجة جيد جداً على صعيد الشروط المطلوبة حفاظاً على سلامة الوضع في المطار، وأن لبنان لم يوضع على اللائحة السوداء للشحن إلى أوروبا».

ولفت زعير إلى «أن العمل في المطار يتم وفق الشروط والمواصفات الأمنية والتقنية المطلوبة من قبل منظمة الطيران الدولي، والتي تتضمن كافة عوامل السلامة العامة وسلامة المسافرين»، لافتاً إلى أنه «بحاجة إلى تجهيزات جديدة وتحديث وتطوير للقائمة».

وأشار إلى أن «ملف سور المطار يتم تناوله بشكل دائم ومستمر، علماً أنه سبق وأن أقر مجلس الوزراء الإجراء للوزارة لترزيح هذه الأشغال، وذلك في العام 2010».

ولفت إلى أن الشروط المطلوبة من قبل منظمة الطيران الدولي «متوفرة ومؤمنة في المطار، وجميع التجهيزات الأمنية المستعملة في المطار حالياً تم تأمينها وشراؤها من خلال الشرك الفنى لمنظمة الطيران المدني في كندا، وضمن شروط ومواصفاته وجميعها عمرها التشغيلي أقل من 5 سنوات، أي أنها لا تزال ضمن الشروط والمواصفات المطلوبة. كما أن دول الاتحاد الأوروبي، وفي سياق تشديدها في الشروط الأمنية، تطلب بشكل دائم شروط ومواصفات متطورة أكثر من تلك المطلوبة من قبل منظمة الطيران الدولي، ومنها حديثاً أجهزة كشف حثائب اليد للمتفجرات السائلة، والتي أنجز تطبيقها في أوروبا قبل حوالي 3 أشهر فقط. كما أن وزارة الأشغال العامة والنقل أيضاً لم تهمل هذه الطلبات والشروط حيث أن هذه الأجهزة ملحوظة ومطلوبة ضمن الهيئة السعودية وعددها 10 آلات».

وأضاف: «أما بالنسبة للهيئة السعودية، سبق لرئيس مجلس الوزراء تمام سلام أن شكل لجنة مشتركة لدراسة موضوع تنفيذ مشاريع رفع مستوى الحماية الأمنية للمطار ضمن مطلقين عن وزارة الأشغال العامة والنقل، حيث تم تحديد الاحتياجات والتجهيزات المطلوبة، التي سيتم تغطيتها نقائماً من الهيئة السعودية الكريمة. وشملت هذه التجهيزات أجهزة كشف أمنية (آلات بالأشعة السينية للحقائب الكبيرة والمتفجرات السائلة - أبواب لكشف المتفجرات على الأشخاص - مستوعبات

وفي ما يتعلق بقرار الوزير المنشوق القاضي بعدم استيراد المحارق، لفت عبود إلى «أن القرار لم يأت على خلفيات بيئية، بل دليل أنه لم يشمل كل المحارق كالتالي يتم استخدامها في المستشفيات والأفران»، مؤكداً «أن مسألة التشريع الجمركي محصورة في مجلس النواب، وقرار منع استيراد المحارق يحتاج إلى مرسوم، وعليه فإن وزارة البيئة لا تملك أي صلاحية في هذا الخصوص». وإذ لفت عبود إلى «أن الجميع تحت سقف القانون»، أشار إلى أن قرار وزير البيئة «لم يستند إلى أي تقرير صدر عن لجنة خبراء بيئيين».

مجاجص: الدولة عاجزة عن إيجاد الحل

وفي السياق عينه، أكد رئيس بلدية صور الشوير - عين السديانة حبيب مجاجص، من جهته، في حديث له «البناء» أن الجميع «تحت سقف القانون ولا أحد ويشكل خاص البلدية يريد مخالفة القوانين، لكن ما الحل لإنقاذ بلدتنا التي لا نريد أن نراها غارقة في التلوثات؟»

وإذ سأل عن الحلول التي من المفترض أن تكون الدولة مطالبة بها، لفت مجاجص إلى أن «الحركة هي الحل المتوفر للتخلص من أزمة النفايات والحفاظ على بلدتنا ووجهها الحضاري بدل أن تنتشر فيها الأوبئة والأمراض بسبب تكس النفايات التي تجلب القران والجرذان والتي تشكل تهديداً لبلدتنا وأهلها، كما أننا نرى الدخان المتصاعد جراء القيام بإحراق النفايات عشوائياً».

أكد «أن المحرقة ذات مواصفات بيئية عالية، وتعمل وفقاً للأنظمة الدولية»، داعياً وزارة البيئة إلى «إرسال لجنة خبراء للكشف على المحرقة التي تم الحكم عليها خلال فترة التجارب وقيل أن يبدأ تشغيلها بشكل فعلي، ورغم ذلك تبين أن المحرقة لا تصدر أي دخان أو روائح ملوثة للهواء والبيئة».

وإذ جدد رئيس بلدية صور الشوير - عين السديانة تأكيد عجز الدولة عن إيجاد الحلول على صعيد لبنان ككل، سأل: «لماذا لا ترسل الأموال إلى صناديق البلديات كي تقوم بدورها». وختتم مجاجص: «أن المجلس البلدي يعمل من أجل الإنماء فقط، وليس من خلفيات سياسية أو كيدية، ونحن نعلم صوت الشعب الذي وضع ثقته فينا، وبالتالي لن نخذله بل سنقوم بواجباتنا تجاه بلدتنا وأبنائنا».

وفي ما يتعلق بقرار الوزير المنشوق القاضي بعدم استيراد المحارق، لفت عبود إلى «أن القرار لم يأت على خلفيات بيئية، بل دليل أنه لم يشمل كل المحارق كالتالي يتم استخدامها في المستشفيات والأفران»، مؤكداً «أن مسألة التشريع الجمركي محصورة في مجلس النواب، وقرار منع استيراد المحارق يحتاج إلى مرسوم، وعليه فإن وزارة البيئة لا تملك أي صلاحية في هذا الخصوص». وإذ لفت عبود إلى «أن الجميع تحت سقف القانون»، أشار إلى أن قرار وزير البيئة «لم يستند إلى أي تقرير صدر عن لجنة خبراء بيئيين».

وحول تقنية عمل المحرقة، لفت عبود إلى «أن الفلاتر المُنْتَظَر وصولها مستعمل وجود أي دخان متصاعد، خصوصاً أن الفلاتر التي سيتم تزويد المحرقة بها ذات مواصفات عالية لا تشبه تلك التي تستخدم في المحارق التقليدية، كذلك فإن عملية فرز النفايات هي أساسية قبل عمل المحرقة».

وإذ لفت عبود إلى «أن الدولة لا تريد الحلول»، ربط ذلك «بالصفاقة وراء ترحيل النفايات حيث سيكلف الطن حوالي 230



محرقة صور الشوير

وزارة البيئة توضح الفرق بين تقييم الأثر البيئي والتدقيق

أصدر المكتب الإعلامي لوزير البيئة محمد المنشوق «بياناً جديداً أوضح فيه الفرق بين دراسة «تقييم الأثر البيئي» و«التدقيق البيئي»، رداً على بيان الوزير السابق فادي عبود حول محرقة صور الشوير.

وجاء في البيان: «من الضروري التمييز بين: دراسة «تقييم الأثر البيئي» التي يجري إعدادها خلال مرحلة التحضير للمشروع (أي قبل تركيبه) بهدف تصميم المشروع بشكل يضمن التزامه بالمعايير البيئية خلال مراحل إنشاء المشروع وتشغيله وتفكيكه، وذلك تطبيقاً لمبدأ الوقاية (القانون 2002/444 والمرسوم 2012/8633)، ودراسة «التدقيق البيئي» التي يجري إعدادها بعد تركيب المشروع للتحقق من التزام المشروع بالمعايير البيئية (القانون 2002/444 والمرسوم 2012/8471)».

أضاف: «خلفاً لما جاء في بيان المكتب الإعلامي للوزير عبود، لا يمكن الاستعاضة عن الدراسة الأولى (تقييم الأثر البيئي) من

الشوير - عين السديانة وسجل في وزارة البيئة تحت الرقم 240/ب/ش/2015. في 5/11/2015، كشف اختصاصيان من فريق عمل وزارة البيئة على المحرقة. في 7/11/2015، تقدم الاختصاصيان بتقريرهما إلى وزير البيئة. في 13/11/2015، صدر الكتاب الرقم 240/ب/ش/2015 عن وزير البيئة إلى وزير الداخلية والبلديات مفاده ضرورة وقف العمل فوراً بمشروع محرقة النفايات لعدم التزامه بالصوص القانونية المرعية الإجراء وتحديد مرسوم أصول تقييم الأثر البيئي (2012/8633) - وتم تبليغ نسخة من هذا الكتاب إلى محافظ جبل لبنان بالوكالة وبلدية الشوير - عين السديانة. في 12/11/2016، وردا على ما تناولته بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي حول دور وزارة البيئة في الترخيص لمحارق النفايات، أصدر المكتب الإعلامي لوزير البيئة بياناً يفصل القوانين والأنظمة التي ترعى مبدأ تقييم الأثر البيئي. في 13/11/2016، وبناء

مؤتمر «الإدارة العامة» يختتم أعماله؛ لمكافحة الفساد وتطوير مؤسسات الرقابة والمساءلة



بعض المشاركين في اليوم الثاني من المؤتمر (جورج مطر)

صحيحاً، خصوصاً عبر تعديل قانون الإثراء غير المشروع، وإنجاز قانون مكافحة الفساد وقانون الحق في الوصول إلى المعلومات».

بعد ذلك، تحدث مدير عام العدلية سابقاً حسان رفعت عن موضوع الضغط الإداري، الذي يفضل اعتماد بدلاً من الإصلاح الإداري، وقسم بحثه إلى محورين: الرقابة الخارجية والداخلية».

وأشار الوزير السابق ابراهيم شمس الدين إلى أن «تدخل السياسة يعطل الرقابة والمحاسبة، فتصبح أجهزة الرقابة عاجزة أو أسيرة». واعتبر وزير التفتيش المركزي القاضي جورج عواد أن «الإصلاح الإداري غير قابل للتطبيق، إلا متى انظمت الحياة السياسية في البلاد».

أما الجلسة الرابعة فكانت بعنوان «الدخول إلى الوظيفة العامة»، واقع وحلول، دراسات مقارنة، ودارها الدكتور ايلي مخايل.

وعُقد الباحث في المؤسسة «الدولية للمعلومات» محمد شمس الدين أسباب الخلل وانعدام التوازن في الوظيفة العامة. ثم تحدث مدير مكتب رئيس الإدارة الإقليمية لمقاطعة ساكسونيا ألمانيا توبيا شتال عن نظام الجدارة المعمول به في ألمانيا لتبوء الوظيفة العامة، «والذي يرتكز على المعرفة وعلى اختيار أفضل المرشحين وفقاً للمهارات والمؤهلات والإنجازات».

بعد ذلك، عرضت رئيسة «إدارة الأبحاث والتوجيه» في مجلس الخدمة المدنية تنالي يار، كيفية استقطاب الموارد البشرية إلى وظائف القطاع العام، وتحدثت عن دور مجلس الخدمة المدنية.

ثم أعلن رئيس مركز الإعداد والتدريب في مؤسسة «ليورا»، مارون نجم، «أن 70 في المئة من وظائف الدول هي بالتعاقد، والفاتورة، ما يسبب عدم استقرار في عمل الإدارات والمؤسسات ويبعد بعض الفئات عنها وذلك لعدم استقرار الوظيفة، وعدم وضع آلية تنفيذية شفافة وعلمية للمادة 49 من الدستور التي نصت على إلغاء المناصفة في الفئة الثانية وما دون، وأصبح التوظيف استثنائي في لبنان».

وأما أمين عام المجلس الأعلى للصحف زياد حياك، فشدّد على «ضرورة تغيير مفهوم الدولة لدى الشباب المسيحي من أجل استقطابهم إليها».

ثم عقدت الجلسة الخامسة بعنوان «الشراكة في الوظيفة العامة وضمان استقرار الحكم وقيادته»، فأدارها نائب رئيس جامعة سيدة اللوزيرة بشؤون الثقافة والعلاقات العامة سهيل مطر.

ثم تحدث النائب روبير غانم، فاعتبر أن «الوظيفة العامة فقدت كل مقوماتها بفضل المعارسة الخاطئة وفقدان المسؤولية وعدم تطبيق مبدأ الثواب والعقاب».

وتناول رئيس المجلس الدستوري عصام سليمان في مداخلته العلاقة بين الدولة والسياسة والديموقراطية التوافقية.

أما نائب حاكم مصرف لبنان بشان عُسان عياش، فأكد «أن اللبنانيين يجمع طوائفهم يرغبون بدور مسيحي واحد في الإدارة والنظام السياسي ما دامت الشراكة الوطنية والمسواة في الحقوق والواجبات هي قاعدة العيش المشترك بين اللبنانيين».

جابر يُرحب بإطلاق الشبكة البيئية التنموية في النبطية

رحب النائب ياسين جابر بإطلاق الشبكة البيئية التنموية لمنطقة النبطية والتي جاءت بعد اجتماع لاندنية والجمعيات في المدينة، بهدف فرز النفايات من المصدر في النبطية ومنطقتها.

وقال جابر في تصريح: «علماً مع الأندية والجمعيات في النبطية لأجل تركيز وضع النبطية ولحل أزمة النفايات، اليوم مع بدء العمل بتشغيل معمل فرز النفايات في الكفور تكون الإزود وضعت على سكة الحل»، مرحباً بكل «مشاركة من المجتمع والهيئات الاجتماعية والأندية، وأهم مساهمة يستطيعون القيام بها هي التوعية ضمن المجتمع للفرز من المصدر، لأن هذا الأمر يساعد في فترة التشغيل ويوفر الجهد، وعندما تصل البضاعة كلها إلى المصنع تستعمل وقتاً لفرزها ومعالجتها، بينما عندما تأتي مفرزة من المصدر تصبح العملية أسهل وأسرع، وتصبح طاقة المعمل أكبر». وأضاف: «إن نشاط تجمع الأندية والجمعيات جيد، وإن شاء الله تكون مساهمتهم إيجابية».

وكان جابر التقى في منزله في النبطية، رئيس النادي الأهلي في النبطية محمد بطار والهيئة الإدارية للنادي، كما تابع شؤوناً إنمائية وحياتية وخدماتية للمدينة ومنطقتها، والتقى لهذه الغاية رؤساء بلديات ومختارين ووفوداً شعبية.



مؤتمر صحفي لوزير الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نيل دو فريج، لإطلاق «مختدى العمل والتوجيه 2016»، بدعوة من المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية (IECD) ومعهد دار العناية، تحت إطار عمل برنامج أفكار الثالث الممول من الاتحاد الأوروبي وبادارة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، عند العاشرة من صباح غد الثلاثاء في قصر الاونيسكو - بيروت.

رعى حفل افتتاح شركة «BUU» في طرابلس

دبوسي؛ مدينتنا تمتلك مقومات كثيرة

ويجب أن تعود إلى دورها الريادي

رعى رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في الشمال توفيق دبوسي، حفل افتتاح شركة «BUU» المتخصصة بتنمية القدرات الإنتاجية والاقتصادية للقطاعات الحيوية اللبنانية، في مركزها «سيتي كوميونكس» في طرابلس، في حضور حشد من رجال الأعمال وشخصيات اقتصادية وثقافية وبيئية.

ولفت دبوسي إلى «أن مدينتنا طرابلس تتميز بمقومات عدة، أبرزها الموقع والمناخ». وقال: «اليوم كنت أستضيف وفداً روسياً للعمل على المنتجات الزراعية والصناعية في لبنان، وأخبروني أن بلدنا جميل جداً، لا سيما من ناحية الطقس والطبيعة، واستغربوا كيف أننا لا نقرر هذه القيمة. نجد أنه في العائلات هناك شخص واحد يعمل على نفسه ويحسر عائلته معه، ومن ثم يعيش الإخفاق على إرث عائلته ويتكلمون عن منجزاتهم، لكنهم يستهترون بقدرة الناس الذين لا يزالون في أول

مشاورهم. ربما معظم المجتمعات البشرية يحدث فيها هذا الأمر، لكنني أقول لكم أنه رغم أن طرابلس والشمال ولبنان والعالم العربي يمر في ظروف صعبة جداً، إلا أن مدينتنا تمتلك مقومات كثيرة ومهمة بدءاً من الإنسان. ولكن لا بد بيئنا بشكل حالة بذاته ويشكل قيمة مضافة، أكان في العلم أو الصحافة أو الموقع أو الطموح أو بتربية أولاد له حققوا مواقع مهمة جداً، أكان على مستوى الوطن أو المحيط الاجتماعي. فرباني حتى لو عانت من المرض، ومرض المجتمعات والمدن يأخذ وقتاً طويلاً للعلاج، ولكن لا بد للمدينة مثل طرابلس تضم هذه القدرات إضافة إلى موقعها الاستراتيجي والمهم جداً أن تعود إلى دورها الريادي من جديد».

أضاف: «إن طرابلس مؤمنة بامتيازها إلى لبنان ويعربونها، وإنني أطلب من كل الزوار الرسميين